الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة – نيويورك
PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS – NEW YORK

كلمة المملكة العربية السعودية
أمام اللجنة السادسة
دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة السادسة والسبعون

البند (87)
حماية الأشخاص وقت الكوارث

تلقيها:
المستشار/ نداء أبوعلي

18/أكتوبر/2021 م

السيدة الرئيس،،،

إن بلادي تؤكد على ضرورة تضافر الجهود الدولية من أجل حماية الأشخاص في حالات الكوارث حيث يعد ذلك مبدأً أساسياً من مبادئ القانون الدولي الإنساني، لا سيما في ظل ازدياد عدد الكوارث في العالم وسرعة انتشارها، وقد أثبت تفشي جائحة الكوفيد-19 سهولة تضخم الكوارث وضرورة إنشاء إطار عالمي للاستجابة والتعاون في حالات الكوارث، وأهمية اتخاذ التدابير اللازمة للكوارث قبل وقوعها، وارتكاز الجهود العالمية على مبادئ تضافر الجهود والتعاون الدولي في هذا المجال.

السيدة الرئيس

تؤكد المملكة العربية السعودية على دعمها لجهود لجنة القانون الدولي الرامية إلى تعزيز أطر حماية الأشخاص المتأثرين بالكوارث، كما تعرب بلادي عن تقديرها لمشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث.

وفي هذا السياق فإن المملكة العربية السعودية تعد من الدول القيادية التي حرصت على تنفيذ إجراءات وتدابير قوية وفورية من أجل الاستجابة للأزمات الطارئة وتقديم المساعدة على الصعيد الدولي في مناطق عديدة من العالم بتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية والاقتصادية للدول النامية والأقل نمواً انطلاقاً من مسؤوليتها واهتمامها بالدور الإنساني تجاه المجتمع الدولي ويسهم مركز

الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية منذ إنشائه في عام 2015 على تلبية الاحتياجات الإنسانية بتعاون مشترك مع المنظمات الدولية من أجل مكافحة الكوارث وتأمين الأمن الغذائي. يأتي ذلك انطلاقاً من ثوابت تعتمد على تحقيق أهداف إنسانية نبيلة خصوصاً وقت الكوارث والتهديدات العالمية، على نسق ما حدث إثر تفشي جائحة الكوفيد-19، حيث سعت بلادي لتضافر الجهود الدولية في هذا المجال وبذل الدعم المالي واللوجستي للدول الأكثر تضرراً. وفي عام 2020 دعت المملكة خلال ترؤسها لأعمال مجموعة دول العشرين إلى عقد قمة استثنائية لمجموعة العشرين عقدت في السادس والعشرين من العام المنصرم، وكان من أبرز نتائجها التنسيق الدولي لمكافحة الوباء العالمي وحماية الاقتصاد العالمي، مع التركيز على تقديم الدعم الضروري للدول النامية اقتصادياً بما تجاوز 11 تريليون دولار أمريكي وكذلك بتقديم مساعدات طبية واللقاحات، والتركيز على بناء قدرات الدول الأكثر تضرراً من تفشي الجائحة.

وفي هذا المجال تعتمد المملكة على تطوير الشراكات مع المنظمات الدولية الرائدة في العمل الإنساني وفي الحد من الكوارث وتطوير آلية فعالة تضمن الاستجابة السريعة للتعامل مع الأزمات الإنسانية، وتتعاون المملكة بشكل دائم مع المنظمات الدولية من أجل تقديم المساعدات الإنسانية فعلي الصعيد الدولي بادرت بلادي إلى تبني أهداف إعلان سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة من 2015 إلى 2020 والمرتكزة على تعزيز سبل إدارة المخاطر وتعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية. وتؤيد المملكة الدور الفعّال والأساسي لمنظومة الأمم المتحدة باعتبارها إحدى الجهات الفعالة في تفعيل وتوحيد الإجراءات العالمية للحد من انتشار الكوارث.

أما على الصعيد الوطني، فقد بادرت المملكة إلى تفعيل الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ومكونات رؤية المملكة 2030، والتي تسهم برفع مستوى وعي المواطنين والمقيمين وتفعل دورهم من خلال مشاركتهم في أنشطة تهدف إلى الحد من مخاطر الكوارث، لا سيما الفئات الأكثر قابلية للتضرر منها من نساء وأطفال وكبار في السن وذوي الإعاقة، وإدماج بعد الحد من مخاطر الكوارث ضم الأنشطة التنموية المحلية. كما قامت بلادي بإعداد خطة متكاملة للحد من تفشي جائحة الكوفيد شملت بروتوكولات مجتمعية وصحية في المرافق العامة المختلفة بما فيها دور الإيواء الاجتماعية وحماية المسنين والعاملين مع اعتماد الركائز الأساسية للوقاية من الفيروس.

السيدة الرئيس

وختاماً، تؤكد بلادي على ضرورة إيجاد إطار قانوني مشترك من أجل تيسير العمل الإنساني الدولي من منطلق التضامن وتعزيز التعاون الدولي، وتؤكد دعمها لإعداد صك قانوني دولي واتفاقية دولية على أساس مشاريع المواد المطروحة في لجنة القانون الدولي تعنى بحماية الأشخاص وقت الكوارث وفق القوانين الدولية وبما لا يتعارض مع سيادة الدول وتشريعاتها الوطنية من أجل درء المخاطر وحماية المتضررين منها والمضي قدماً في هذا المجال.

شكراً السيد الرئيس،،،